قيمة عملياتية ، اي حتى لو كانت الطائرات موجودة دون المعدات اللازمة لجعلها ادوات قتالية . ولقد رد ابا ايبان على سؤال صحفي بهذا الصدد بقوله: بان مثل هذه الاعتبارات لا اهمية لها . والمهم ان هناك انتقالا : « ان الجدل يدور حول مسألة وقوع انتقال ، وهذا يشكل — حسب التأكيدات التي قدمتها فرنسا لنا عدة مرات خرقا للاتفاقات يترتب عليه ايقاف تزويد ليبيا بالميراج وقطع الغيار » (لوند ٧٣/٤/٢٨) . وهذا يعني ان اسرائيل ترفض وجود الميراج الليبية على حدودها حتى ولو كانت الشروط التقنية المحيطة بهذا الوجود تجعله وجودا مشلولا بدون اية قيمة قتالية. والنقطة الاخيرة في هذه المسألة نقطة قانونية . ان الاتفاقية الليبية — الفرنسية غير منشورة — حسب علمنا — ولكن هناك مبدأ متعارفا عليه يقول ان من يبيع الاسلحة يمنع الشاري بصورة عامة من ان ينقل ملكية هذه الاسلحة (عن طريق البيع او الهبة) الى طرف ثالث بدون اذنه . وتطبق فرنسا هذا المبدأ في كل صفقاتها . اي ان بوسع فرنسا ان تمنع ليبيا من ارسال طائراتها لا الى مصر او سوريا او الاردن (وهي دول مشتركة مباشرة في النزاع العربي — الاسرائيلي وينطبق عليها مبدأ الحظر) بل الى العراق واليمن ... الخ ايضا . ولكن كيف يمكن تفسير مثل هذا المبدأ ومبدأ الحظر ايضا عندما سيأتي ايلول ١٩٧٣ وتدخل مصر وليبيا في وحدة اندماجية وتصبح القوات المسلحة الليبية والمصرية واحدة ؟ لقد تعهدت ليبيا باستخدام الميراج **للدفاع عن اراضيها** ، ولكن اراضيها ستمتد بعد الوحدة مع مصر من تونس الى النقب ،وسيكون جزء من اراضيها (سيناء) محتلا من قبل العدو من جراء عدوان اداته العالم — بما في ذلك فرنسا — وطالب القائمين به بالانسحاب من الاراضي المحتلة . ومن المعروف ان الهجوم المضاد لتحرير اراضي الوطن المحتلة جزء من الدفاع عن الوطن ، وهذا يعني ان اشتراك الميراج الليبية بعد ١ ايلول ١٩٧٣ في اية عملية هجومية لتحرير سيناء سيكون عملا دفاعيا ضد عدو مغتصب يرفض التخلي عما استولى عليه بالقوة ، اي ان هذا الاشتراك رغم **هجوميته** سيكون منسجما مع طبيعة التعهد **الدفاعي** الليبي .

لقد هدأت مسألة انتقال سرب الطائرات الليبية الى مصر الان . وسواء كان هذا الهدوء ناجما عن تأكد فرنسا من عدم صحة الادعاءات الاسرائيلية ، او من حصولها على ضمانات باعادة الطائرات الى ليبيا ، او من ضغطها المعاكس على اسرائيل وتهديدها بكشف مخالفات سابقة لمبدأ الحظر او نقل السلاح الى طرف ثالث ، او من تأكدها بأن الطائرات انتقلت بدون معداتها وتجهيزاتهاالارضية، او من جراء اي سبب اخر ، فان المسألة ستتفجر من جديد في ايلول ١٩٧٣ عند اعلان الوحدة المصرية — الليبية ، وانضمام طائرات الميراج الليبية الى القوة المصرية الضاربة التي تضم ١٨ قاذفة متوسطة ت بو — ١٦ ، و ١٠ قاذفات خفيفة ال — ٢٨، و ١٢٠ مقاتلة قاذفة سوخوي س يو — ٧ ، و ٢٠٠ مقاتلة قاذفة ميغ ١٧ ، وعندها سيكون امام فرنسا طريقان : فاما ان تخطو خطوة جديدة على سبيل التناقض الجزئي مع السياسة الامريكية ، فتحتل مكانة اقتصادية ممتازة في العالم العربي ، وتكسب سوق السلاح في البلدان العربية البترولية او تتراجع خطوة واسعة تؤكد مرة اخرى **التناقضات الثلاثة** القائمة بين رغبة العرب في شراء السلاح من الغرب وطبيعة الصراع مع الامبريالية واسرائيل . تلك التناقضات التي طرحناها في مقال التسليح السوفييتي والصراع العربي الاسرائيلي (مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ٢٠ ، ص ٣٥) واكدنا من خلالها حتمية تسليح العرب من الدول الاشتراكية لتغدو معادلة التسليح متوازية مع طبيعة الصراع وحقيقة القوى المشتركة فيه .

هـ . أ .